المبحث الثالث

الاتفاقية الأمنية بين المملكة العربية السعودية و إيران وانعكاسها على العلاقات بين البلدين 2001 – 2002

دوافع الاتفاقية :

في ما عدا ما آلت أليه العلاقات السعودية- الإيرانية من تطورات عدة في كافة الجوانب، أعربت المملكة العربية السعودية وعلى لسان وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبد العزيز بعد زيارته إلى طهران في أيار/مايس1999 للتباحث بشأن إقامة ميثاق امني ودفاعي مشترك بين دول مجلس التعاون وإيران، أن تقاربها مع الأخيرة مبني على فلسفة سياسية مهمة، وأكد فيها حرص المملكة العربية السعودية على توسيع العلاقات وتعزيزها مع الحكومة الإيرانية، وقال الأمير سلطان : "انه في كل يوم يمر على العلاقات السعودية الإيرانية تزداد أخوة، وكلما مر الوقت كانت الأرض التي تقف عليها العلاقات الثنائية أقوى وأصلب مما هي عليه الآن"[161].

فالمملكة العربية السعودية تدرك وبلا شك تناقضات السياسة الإيرانية حيال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إذ أن إيران من جانبها لم تكتفِ بانتقاداتها المتكررة للبيانات الختامية التي تصدرها القمم المتعاقبة لقادة دول مجلس التعاون لاحتواء تلك البيانات التي تدين إيران بسبب أصراها على احتلال الجزر الإماراتية

الثلاث، لا بل اتخذت خلال القمة التي عُقدت في عام2000 بأجراء مناورات بحرية ضخمة في الخليج عند مضيق هرمز وبحر عُمان، فعدت دول مجلس التعاون ذلك الإجراء استفزاز صريح وضغطاً على القمة الخليجية، وبعد أيام قليلة اتخذ مجلس الوزراء الإيراني برئاسة خاتمي قراراً يقضي بإعفاء مواطني دول مجلس التعاون من الحصول على تأشيرات دخول إلى إيران في إطار سياسة الانفراج التي ينتهجها الرئيس الإيراني إزاء الدول المطلة على الخليج العربي . مما حدا ذلك بالتزام الحذر في التعامل مع طهران، وعدم تسريع خطوات التطبيع معها (انسجاماً مع السياسة الأمريكية)، باعتبار لا جديد في الموقف الإيراني باتجاه دول المنطقة، وان جسور الثقة التي تحاول طهران بناءها هي جسور واهية للغاية لا تلبث هي نفسها أن تقوضها لتعيد بناءها من جديد، فضلاً عن استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلي وصراع الأحزاب في إيران الذي اخذ يثير مخاوف جيرانها وخاصة دول الخليج العربي، هذا إلى جانب العناصر الثورية الراديكالية التي توجه النقد اللاذع لبعض دول الخليج العربي، واحتمال أن تعاود تلك العناصر محاولات تهديداتها للأنظمة السياسية المحافظة لدول الخليج العربية كما حصل في عُمان منتصف سبعينيات القرن الماضي، فالمنطقة سيخيم عليها عدم الاستقرار حسب وجهة نظر السلطات السعودية، وسيكفل وجود هذه العناصر الازدواجية وعدم الوضوح في سياسة إيران الخارجية، مما يعني حدوث فجوة لا يمكن تجاوزها خاصة وان السياسة الإيرانية وعلى مدى التاريخ لا تتصف بالتطور التدريجي، وإنما بالمنعطفات الحادة والتغيرات الراديكالية، مما يزيد من الغموض ويدعو إلى المزيد من الحذر في التعامل مع الأحداث الجارية في حينها في الساحة الإيرانية مع القيادات الإيرانية [162] .

واصلت المملكة العربية السعودية وجهات نظرها تجاه إيران مؤكدة هذه المرة على انتماء إيران إلى المحيط الإسلامي، وإسناد نظامها السياسي على شرعية دينية، إلا أن غياب الثقة بين طهران وجيرانها العرب رغم المصالح المشتركة بينهما، وخاصة مع المملكة العربية السعودية، بسبب تعنت إيران حيال قضية الجزر الإماراتية الثلاث، حال دون حسم تلك القضية، مما دعا وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى أن يشير بقوله في17 آذار/مارس2000 :" أن استمرار مشكلة الجزر الإماراتية دون حل سيشكل تعكيراً في صفوة العلاقات بين إيران والسعودية على وجه الخصوص " [163].

وعلى الصعيد السياسي تنظر المملكة العربية السعودية للطرف الإيراني على انه الشريك في الخليج العربي سواء وافقت عليه دول مجلس التعاون أم لا، وترى كذلك أن استثناء طهران من منظومة أمنية على المدى الطويل هو أمر غير معقول، وعلى ذلك فأن مشاركة إيران في أية ترتيبات أمنية مستقبلية هو أمر حتمي لا مفر منه، وإيران بدوها تدرك هذا أو تروج له، حتى أن وزير خارجيتها الأسبق كمال خرازي صرح في أواخر آذار/مارس2000 بقوله :" أن أمن المنطقة يتبلور في ظل

تعاون كل دولها" ، ومن جهة أخرى فأن المملكة العربية السعودية عدت أن السبيل الوحيد لاستعادة الجزر الإماراتية لن يكون سوى من خلال الطرق السلمية. والتي بدورها لن تجد مكاناً على ارض الواقع ما لم يحدث تقارب ملحوظ بين الجانب الإيراني ودول مجلس التعاون، وهذا ما عبر عنه في الوقت نفسه وزير الخارجية السعودي المذكور بقوله:" أن تطوير العلاقات الأخوية المبنية على المصالح مع إيران يهيئ الأمور في العلاقات للأفضل ويُسهم في تسوية المسائل المعلقة مع إيران " [164].

هذا إلى جانب أن المملكة العربية السعودية رأت بأن تدمير قوة العراق أدى إلى حدوث فراغ استراتيجي بالمنطقة، وإيران دولة إقليمية رئيسة في المنطقة بحكم ما تملكه من مقومات، وعليه كان خيار التقارب مع إيران والتعاون معها أفضل الخيارات المتاحة أمام المملكة، خاصة وان الرياض عدت بأن مواجهة تحديات ومتغيرات مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية عام1991، تطلب بناء علاقات مع إيران على أسس أكثر متانة [165]. ففضلت إقامة اتفاق امني ودفاعي مشترك مع إيران، والذي أعطاها حافزاً اكبر هو تحسن العلاقات بين البلدين بعد تولي خاتمي حكم إيران [166].

أما بالنسبة لإيران، فأن الكثير من المحللين والمراقبين السياسيين والخبراء العسكريين الإيرانيين، رأوا بان إقامة علاقات جيدة على المستوى الأمني بين طهران والسعودية يُعد عاملاً أساسياً للشعور بالاطمئنان تجاه هواجسهم من الوجود الأمريكي في المنطقة، وقد تأكدت هذه الرؤية في ظل اتهامات واشنطن المتكررة لطهران بالوقوف وراء انفجار (ميناء الخُبر) منذ عام1996، في الوقت الذي امتنعت فيه الرياض عن تأييد هذه الاتهامات بعد تحسن علاقاتها مع إيران منذ عام1997 [167]. وهذا ما أكده وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز حينما نفى وبشدة في تصريح صحفي له في عام1998 بقوله:" ليس هناك ما يدل على أن الإيرانيين متورطين فيه" [168].

والواقع فقد تعددت القضايا التي تدخل في نطاق العلاقات السعودية- الإيرانية، وتتداخل دوائرها بصورة واضحة، الأمر الذي يؤدي إلى خلق علاقات ارتباطيه بين هذه القضايا، ولا شك أن النفط هو إحدى أهمها بالنسبة لهذه العلاقات بحكم كونهما من اكبر الدول ذات الثقل في هذا المجال. وقد أوضحت الخبرة في هذا المجال أهمية هذه العلاقات في ما يتعلق بسياسات الإنتاج والأسعار انخفاضاً وارتفاعاً [169].

فحالة عدم الاستقرار في سوق النفط العالمي وتدني أسعاره لأدنى المستويات في فترات التسعينيات كان عاملاً مهماً ورئيساً حتم على المملكة العربية السعودية وإيران إعادة النظر في علاقاتهما بهدف تنسيق مواقفهما وسياساتهما النفطية لتحسين أوضاع السوق، فقد كان التعارض في وجهات النظر بين الزيادة والانخفاض في إنتاج النفط سبباً في عدم استقرار أسعار النفط، فالحكومة السعودية كانت تعمل وفق

نظرية زيادة الإنتاج مقابل خفض السعر، في حين أن إيران كانت ترى في خفض الإنتاج ورفع الأسعار السياسة المثلى[170]. إلى أن اتفقا على سعر ثابت للإنتاج في آذار/مارس1999[171].

إلا أن الأمر لا يتوقف على هذا الجانب فقط، بل يمتد إلى قضية أمن الخليج العربي، تلك القضية التي لم تقتصر على دول المنطقة فحسب بل تمتد إلى دول أخرى خارج نطاق هذه المنطقة، وقضية امن الخليج تتلخص في وجود نوع من أنواع الاختلاف في وجهات النظر بين المملكة العربية السعودية وإيران، فيما يتعلق بوجود قوات أجنبية في المنطقة، فبينما ترفض إيران وجود هذه القوات، فأن السلطات السعودية تقبل بوجودها على أساس أنها جاءت استناداً لقرارات الشرعية الدولية بعد الاجتياح العراقي للكويت.

ومن الملاحظ انه في الفترة الأخيرة قد شهدت نوعاً من التقارب في وجهات النظر بين الحكومتين السعودية والإيرانية، لا سيما ترحيب الساسة السعوديين بنتائج الانتخابات البرلمانية الإيرانية التي جرت في شباط/فبراير2000 والتي أسفرت عن فوز الإصلاحيين، مما حمل درجة عالية من الارتياح لدى الأوساط السعودية بوصفه انتصار عزز من فرض استمرارية السياسة الخارجية الانفتاحية لإيران، حتى أن العاهل السعودي بعث برسالة تهنئة للرئيس الإيراني خاتمي، التي عكست درجة الاهتمام السعودي بهذا التغير الداخلي في إيران[172].

وفي تصريحات أخيرة لوزير الدفاع السعودي في بداية نيسان/ابريل2000 ، أشار إلى انه لا توجد مخاوف لدى المملكة العربية السعودية من العراق وإيران، ورأت الإذاعة الإيرانية في هذه التصريحات تأكيداً على أن التطور الذي حدث في العلاقة بين البلدين يقوم على أساس الثقة المتبادلة والاطمئنان، وأشارت إلى أن المملكة العربية السعودية ترى طرقاً جديدة لإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة ترتكز على إزالة التوتر وتعزيز الثقة والتعاون مع إيران، وقد تأكد هذا المعنى في كلمة لوزير الخارجية السعودي في افتتاح مجلس الوزارة الخليجي في جدة في19 نيسان/ابريل2000 إذ قال فيها:"أن علاقات دول المجلس مع إيران تشكل ركيزة أساسية في امن منطقة الخليج". وكانت زيارة وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني إلى الرياض للمدة 24-28 نيسان/ابريل2000، وهي الزيارة الأولى من نوعها على مستور وزير الدفاع منذ الثورة الإيرانية، مناسبة مهمة لتأكيد هذا التوجه، إذ جاء في البيان الذي صدر بخصوص تلك الزيارة أنها تأتي لبحث التعاون المشترك بين الجانبين من اجل الحفاظ على الاستقرار والأمن في الخليج العربي. وأشار الوزير الإيراني المذكور في تصريحات صحفية إلى أن إيران لا تستعجل التوصل إلى اتفاق دفاعي مع المملكة العربية السعودية، وان الأولوية هي لتعزيز الثقة المتبادلة، وذكر أن رغبة قادة البلدين تتمثل في تطوير علاقاتهما بالاستناد إلى طبيعة الوضع في المنطقة، وانطلاقاً من إدراك طبيعة الظروف الدولية[173].

ثم أضاف شمخاني، انه كان قد بحث مع نظيره السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، أثناء زيارة الأخير لإيران في أيار/سبتمبر1999، بشأن بتوقيع ميثاق امني، ومعاهدة دفاع مشترك بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى إقامة تعاون في المجال العسكري بين إيران والمملكة العربية السعودية[174].

وفي زيارة ثانية لوزير الدفاع الإيراني أعلاه إلى الرياض في أيار/مايس2000 والتقائه مع نظيره السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، تبادل الطرفان وضع صيغة مقترحة لميثاق امني، والدعوة إلى التوقيع على معاهدة دفاعية أمنية وتشكيل تكتل إقليمي (إيران + مجلس التعاون لدول الخليج العربية) بناءً على الصيغ المقترحة التي كان قد أعدها رافسنجاني عندما كان رئيساً للجمهورية الإيرانية والجنرال محسن رضائي[175]. عندما كان قائداً للحرس الثوري الإيراني، وأكد شمخاني أن محادثاته مع المسؤولين السعوديين قد تركزت على سبل التوصل إلى إقامة (نظام امني إقليمي شامل لمواجهة المخاطر والتحديات التي تهدد الخليج العربي)، في الوقت الذي نفى فيه وزير الدفاع السعودي من أن تكون إيران خطراً يهدد منطقة الخليج ومؤكداً عدم وجود مشكلات أمنية بين بلاده وإيران بشكل مباشرة، وان عدم إبرام اتفاقيات عسكرية أو دفاعية بين البلدين يشير إلى الحساسية والمحاذير التي لا زالت قائمة حينها، إلا أن هناك خطوات وان كانت بطيئة في هذا الصدد، لكن ذلك لا يعني أن الدولتين لم يتوصلا إلى صيغة دفاعية مشتركة، وهذا ما أشار إليه مساعد وزير الدفاع السعودي الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز[176]. حينما قال :" أن المملكة العربية السعودية ترغب في إقامة تعاون عسكري مع إيران، وان هذا التعاون سيضمن دعم مصالح البلدين المشتركة والأمن والاستقرار لدول الخليج العربية وإيران" ، وهذا ما أوضحه وزير الدفاع الإيراني أثناء زيارته الثانية للرياض حينما ذكر :" أن إيران ليست بحاجة إلى توقيع اتفاقيات أمنية مع دول مجلس التعاون، وبخاصة المملكة العربية السعودية، وان التعاون الدفاعي بين إيران ودول مجلس التعاون أقوى من الاتفاقيات التي هي إجراء كلاسيكي ورثناه من الماضي ..." [177].

ورداً على زيارة وزير الدفاع الإيراني للرياض، توجه وفد عسكري سعودي إلى طهران في أيلول/سبتمبر2000، مُكّون من(12) ضابط برئاسة قائد كلية القيادة والأركان، وتم التباحث في شؤون أمنية مشتركة، إذ عّول الوفد السعودي أثناء مباحثاته مع الجانب الإيراني، إلى تفويض مجلس الوزراء السعودي في نيسان/ابريل2000 لوزير الداخلية السعودي، أو من ينوب عنه في التوصل إلى مشروع اتفاقية للتعاون الأمني بين المملكة العربية السعودية وإيران، وبعد محادثات مكثفة اتفق مسؤولي البلدين على تفاصيل اتفاقية تتضمن التعاون الثنائي في المجالات

الأمنية البحتة منها مكافحة الجريمة المنظمة، و"الإرهاب" وتهريب المخدرات، ومراقبة الحدود، والتعاون بين قوات الشرطة السعودية والإيرانية [178].

وفي مطلع عام 2001، أعرب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، عن أسفه للمعلومات التي أشارت إلى أن مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي(FBI) يتهم إيران بالتورط في اعتداءات ميناء الخُبر، الذي استهدف قاعدة أمريكية في المملكة العربية السعودية عام1996[179].

ومن المؤكد أن اتفاقية التحالف العسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط/فبراير1996، كانت إحدى ابرز الدوافع الرئيسة التي أثارت القلق الأمني والسياسي لدى المملكة العربية السعودية وإيران، وأوجدت الرغبة في الوقت نفسه والحافز لمزيد من التقارب بينهما من أجل إيجاد اتحاد إقليمي يضم الدول العربية وإيران، لاسيما وأن خروج العراق من منظومة أو معادلة القوة في المنطقة قد شّكل خلل في توازن القوى، فحتم على البلدين بوصفهما أكبر قوتين في منطقة الخليج العربي على ضرورة التعاون الأمني والتفاهم، بما يضمن مصالحهما المشتركة في المنطقة، ولحفظ ومراقبة الحدود البحرية والمياه الإقليمية.

كما يُعّد التزام إيران بعدم ابتزاز السلطات السعودية في إثارة المشاكل بمواسم الحج، قد لقي ارتياح وترحيب واسعين من لدن المملكة العربية السعودية، لا سيما التصريح الذي أمر فيه خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بإلغاء المسيرات الجماعية للحجاج الإيرانيين، ومنعهم من عقد أية تجمعات عند أداء شعائر الحج [180].

محاورها الأساسية:

أسفر التنامي الواضح في العلاقات السعودية-الإيرانية عن توقيع الاتفاقية الأمنية في طهران في16 نيسان/ابريل2001، إذ وقعها عن الجانب السعودي وزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز[181]، وعن الجانب الإيراني نظيره عبد الواحد موسوي لاري، وقد جاءت الاتفاقية لتتضمن العديد من مجالات التعاون الأمني، لعل أبرزها : أن المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية يرغبان بتوثيق أواصر الصداقة القائمة بين البلدين، وتدعيماً للروابط الإسلامية والثقافية والتاريخية بين شعبيهما، وتقديراً للفوائد التي يمكن أن تعم البلدين نتيجة لتعزيز التعاون الأمني بينهما، اتفقتا وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها في كلا البلدين على ما يأتي: [182].

1- إنشاء منتدى أمني للحوار الإستراتيجي بين البلدين يهدف إلى رصد الأخطار المشتركة التي تهدد امن البلدين، وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار .

2- التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية، والإرهاب الدولي، ومحاربة جرائم الثراء غير المشروع، والجرائم الاقتصادية من خلال التصدي لعمليات غسيل الأموال وغيرها، ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة والبضائع وتهريب الآثار والتراث الثقافي.
3- التعاون في مجال الإنقاذ البحري، والتسلل غير المشروع .
4- التعاون في مجال مكافحة المخدرات (تجارةً واستهلاكاً) .
5- التعاون في مجال التدريب الأمني من قوات الشرطة، وتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية.
6- منع الهجرة غير القانونية، وفرض الرقابة على الحدود والمياه الإقليمية، والتصدي للاختراقات غير القانونية .
7- وضع تسهيلات اكبر للحجاج الإيرانيين في موسمي الحج والعمرة، وإلغاء قرار حظر سفر الإيرانيين إلى الأراضي السعودية في غير رحلات الحج، بالمقابل سمحت السلطات الإيرانية بفتح أبوابها أمام السعوديين والخليجيين بصفة عامة دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول إذا كانت مدة إقامتهم في إيران لا تتجاوز ثلاثة اشهر .
8- زيادة إقامة معارض تجارية وصناعية بين البلدين .
9- حرية انتقال المواطنين بين البلدين (حرية امن المواطنين) وفقاً للأنظمة المعمول بها في كل دولة بما يحفز معدلات نمو التبادل التجاري بينهما على الزيادة المضطردة ، والعمل على مكافحة كل من شأنه الإضرار بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة .
10- تحجيم نشاطات المعارضة في كلا البلدين.

وبالإمكان القول أن هذه الاتفاقية تُعد بمثابة نقطة انطلاق جديدة للعلاقات السعودية- الإيرانية، وقد أكد الأمير نايف ذلك بقوله: "أن دافعنا الأول والأخير للتقارب مع إيران هو إحساسنا بحاجة المنطقة إلى الاستقرار، وقد لاحظت خلال هذه الزيارة أن الأخوة في إيران يشاركوننا هذا الإحساس وقد أبدوا مواقف ايجابية وعقلانية أسهمت في التوصل لهذه الاتفاقية"، ومن جانبه أكد نظيره الإيراني أن قائلاً "الاتفاقية الأمنية ليست موجهة ضد أحد وإنما هي تأتي لفتح آفاق التعاون وتطويره في المجال الأمني وان العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين شهدت تحسناً مطرداً كما نرغب أن تشهد العلاقات الأمنية تطوراً أيضاً[183].

أبعادها الإقليمية والدولية:

اختلفت أهمية الاتفاقية وفقاً لرؤية كل طرف والأهداف التي يبتغيها من ورائه، وبشكل يرسم منعطفاً جديداً لمنحى العلاقات على الصعيدين الإقليمي والدولي في

منطقة الخليج العربي. فبالنسبة لإيران، تُعّد الاتفاقية تدشيناً لبداية عهد جديد من التعاون الإقليمي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وليس فقط مع المملكة العربية السعودية ، وأهمية هذا التدشين لطهران يُكمن في توقيع الاتفاق مع اكبر دولة خليجية - عربية، مما المح إلى تكتيك سياسي واع في رؤية القيادة الإيرانية التي اختزلت به نصف الطريق نحو النفاذ إلى باقي الأبواب الخليجية، بحكم ما تمتلكه الرياض من نفوذ وكلمة مسموعة في مجلس التعاون الخليجي، ويمكن أن يترجم عملياً إلى كونه وسيلة لإقناع وتطمين شركائها إزاء نوايا إيران، وإزالة آثار الشكوك القديمة بشأن طموحاتها في المنطقة، إذ سعت حكومة الرئيس خاتمي من خلال الاتفاق إلى توصيل ثلاث رسائل متباينة الاتجاهات : [184].

الأولى: مفادها إقناع دول الخليج بانتفاء مسوغات مبررات الوجود العسكري الأجنبي وخاصة الأمريكي في المنطقة.

الثانية: دعوة صريحة لهم بتوقيع اتفاقيات مشابهة تساعد على تحقيق الاستقرار في الخليج، علماً بأن الكويت وسلطنة عمان قد قطعتا شوطاً معقولاً في هذا الدرب.

الثالثة: أن الاتفاق يمكن أن يكون خطوة مرحلية نحو اتفاقيات دفاعية مستقبلية مشتركة تحمل في طياتها إمكانيات قيام اشمل من خلال تدريبات عسكرية مشتركة أو عقد صفقات أسلحة وتبادل خبرات فنية عسكرية، وربما تتطور ليكون الحديث وارد عن "نظام امن جماعي" تكون إيران شريكاً رئيسياً فيه، كما أن الاتفاق من الناحية الاقتصادية يمكن أن يكون أداة جذب للاستثمارات السعودية في إيران في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي يسعى الرئيس الإيراني خاتمي إلى إقرارها .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فتكمن أهمية الاتفاقية كونها بمثابة احد الاختبارات الرئيسية للنوايا الإيرانية، بعد سلسلة من الاختبارات الثانوية التي تجسدت في خطوات تدريجية متبادلة اتخذت طوال التسعينيات، لكن لم تتسارع حركتها إلا في عهد الرئيس الإيراني خاتمي، واقتنعت الرياض في النهاية بفكرة قبول الأخر أياً كانت اختلافاته مذهبية أو لغوية، طالما سلمت نواياه من منطلق أن عدو الأمس يمكن أن يكون صديق اليوم، خاصة بعد أن هوت نظرية "الأمن القومي العربي" من جراء الاحتلال العراقي للكويت، فأصبحت حدود استيعاب ما هو غير عربي حدوداً هلامية تسعى إلى تحقيق إستراتيجية بعيدة المدى عن طريق خلق دوائر تعاونية نوعية أرحب، ربما تكون إسلامية من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي أو نفطية من خلال منظمة الاوبيك، ولعل تصريحات كل من ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز في عام1999 مدافعاً عن حق إيران في التسلح لحماية أمنها وكذلك تصريح وزير الخارجية السعودي في نيسان/ابريل2000 الذي أعرب فيه بقوله: "بأن علاقات

مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع إيران تشكل ركيزة أساسية لأمن منطقة الخليج العربي واستقرارها في الوقت الذي طالب فيه العراق بإثباتات حسن نواياه"، يوضحان هوية الرؤية السعودية لأمن الخليج العربي بصفة عامة، ومدى التغير الكلي الصريح في موقف الرياض النابع من الترحيب بدور إيراني هام وضروري في المنطقة، ومن ناحية أخرى، توجيه رسالة تحذيرية واضحة لحكومة بغداد مفادها الاستبعاد من أية ترتيبات أمنية يمكن أن تتم في الخليج العربي في الأمد المنظور[185].

أما على المستوى الإقليمي، فأن الاتفاق يُعّد مؤشراً هاماً على طريق التطبيع العربي- الإيراني، إذ انه يمكن أن يكون نواة أولية لتوقيع اتفاقيات مماثلة مع دول الخليج العربية الأخرى، يحمل مضموناً أعمق واشمل إقليمياً يرمي إلى تنقية أجواء العلاقات العربية- الإيرانية، وخاصة مع بعض الدول الكبرى مثل والعراق ومصر وسوريا، لإحداث حالة من التوازن الاستراتيجي إزاء التحالف التركي – الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال تحركات ايجابية ربما تلعب الرياض فيها دوراً أوفر كالوساطة في حالة العلاقات المصرية – الإيرانية بهدف تسريع وتيرة هذه الحركات بغية إعادة العلاقات الدبلوماسية كاملة بشكل رسمي، خاصة وان حكومة القاهرة يمكن من ناحية أخرى أن تكون نافذة هامة لطهران على القارة الإفريقية في إطار سعيها الدءوب لتوسيع وتنويع دوائر علاقاتها الدولية من اجل كسر حالة العزلة التي حاولت واشنطن فرضها عليها منذ الثورة الإيرانية، فضلاً عن التعاون الاقتصادي بين البلدين، ووفقاً لذلك وبنظرة تحليلية للأمور لا نستبعد مستقبلاً قيام شكل من أشكال التكامل أو التحالف الاستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وإيران ومصر وسوريا. ومن ناحية أخرى فأن الاتفاقية ستتيح تعزيز العلاقات السعودية– الإيرانية بحيث يمّكن حكومة الرياض من القيام بدور الوساطة في قضية الجزر الإماراتية الثلاث المتنازع عليها منذ الاستيلاء الإيراني لها عام 1971، ولعل حملة البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في المنامة أواخر عام 2000 التي عدت رسالة تحذيرية شديدة اللهجة لإيران، يوضح مدى الإجماع الخليجي على شرعية الحق الإماراتي، وقد جاء الاتفاق السعودي- الإيراني ليعزز من إمكانية التلاقي بشأن حل عادل لهذه القضية، ربما عبر عن نفسه في الزيارة التي قام بها رئيس الأركان الإماراتي إلى جدة في 17 نيسان/ابريل2001، أي بعد يوم ومن توقيع الاتفاق الأمني بين المملكة العربية السعودية وإيران، ولقائه بالملك فهد وولي عهده، ليحمل في الأفق رهاناً إماراتياً على دور سعودي نشط، خاصة وان طهران ما زالت ترفض عرض القضية على محكمة العدل الدولية وتصر على أسلوب التفاوض المباشر[186].

وهذا ما أكده وزير الدفاع والطيران السعودي بقوله:" لا يوجد خلاف جاد بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، وحتى لو كان هناك خلاف حول الجزر الثلاث، فأنه يجب أن تتم تسويته عن طريق المفاوضات والحوار السلمي" [187].

وفيما يتعلق بالصعيد الدولي، فالاتفاق يعد انتقاصاً صريحاً من فرض الوجود العسكري الأجنبي، وخاصة الأمريكي في الخليج العربي، فبقدر ما كانت الرياض تعي أهمية للوجود العسكري الغربي في المنطقة منذ اندلاع حرب الناقلات الإيرانية عام 1987، ثم الاجتياح العراقي للكويت لدواع أمنية مبررة إلا أنها غيّرت هذه الرؤية وبدأت تتعالى الأصوات المطالبة برحيل هذه القوات أو تخفيض حجمها على اقل تقدير ، وبخاصة بعد أن أصبح وجودها عبئاً ثقيلاً على خزانتها ، وبعدما تحللت دواعي الذريعة الأمريكية التي روجتها طوال الثمانينيات والتسعينيات بأن إيران دولة راعية "للإرهاب الدولي" والمصدر الرئيس لتهديد أمن الخليج العربي، ومن ثم بات البحث عن البديل الإقليمي أمراً ملحاً، ولعل سعي دول الخليج العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية إلى عقد اجتماع مجلس التعاون الخليجي في أواخر أيار/مايس2001 لبحث تطوير نظام ما عرف باسم "درع الجزيرة " بزيادة حجم قواته من 5000 إلى 18000، يُعد مؤشراً على مراجعة البحث بشكل جدي في ذلك البديل الذي يمكن أن يتسع ليضم إيران لاحقاً [188]. وان كانت الولايات المتحدة تنظر إلى الاتفاق على انه خطوة لتدخل إيران في منطقة الخليج بعد تدعيم علاقاتها بدولة مثل المملكة العربية السعودية، والتي من الممكن أن تحذو دول المجلس حذوها في عقد اتفاقيات مماثلة مع إيران، كما تنظر الولايات المتحدة إلى أن مثل هذا الانفراج في العلاقات السعودية-الإيرانية خاصة بعدما شهدته العلاقات الإيرانية مع دول أخرى مثل روسيا الاتحادية والهند والصين أن يتيح لإيران كسر كافة القيود التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على إيران، هذا إلى جانب تحفظات الولايات المتحدة من أن يؤدي هذا الاتفاق الأمني إلى إثارة موضوع التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة والتي تسعى إيران جاهدة لإبعاده حفاظاً على أمنها القومي[189].

وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة قد صرفت جهداً كبيراً وعلى مدار العامين1998-1999لتحسين العلاقات السعودية- الإيرانية على أمل أن تلعب المملكة العربية السعودية دور الوسيط في تطبيع العلاقات الإيرانية – الأمريكية، فأي تحسن بدون شك على توثيق العلاقات السعودية– لأمريكية اكسبها صفة التحالف الاستراتيجي [190].

وهذا يوضح تناقض السياسة الأمريكية في مواقفها من تطورات العلاقات السعودية- الإيرانية سلبية كانت أم ايجابية، بمعنى أن أي تحسن كان في العلاقات بين البلدين يخدم المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي والعكس صحيح .

والواقع أن التقارب الإيراني مع المملكة العربية السعودية، لا يمكن فصله عن محاولة تقاربها مع الولايات المتحدة والغرب، فهي تعلم أن تحسين علاقاتها مع جيرانها في الخليج العربي وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية ذات الثقل الأكبر

والبلد الأهم في المنطقة -من المنظور الأمريكي- هو البوابة لمد الجسور مع الولايات المتحدة، ولذلك فإن إيران اختارت أن تتعامل مع هذا الوكيل المحلي للولايات المتحدة، وخاصة أن التعامل مع هذا الوكيل لا يثير حساسية التيار المحافظ (المتشدد) في إيران فيما لو اقترب الرئيس خاتمي وتياره الإصلاحي من الولايات المتحدة مباشرة، وهذا الحماس الشديد من لدن المسؤولين في بعض دول الخليج العربية بعامة والمملكة العربية السعودية بخاصة من اجل توثيق العلاقات مع إيران وما كان ليتم لولا ضوءاً اخضر صدر لهم من الولايات المتحدة[191]. ولا يمكن فصله بتاتاً عن المؤامرات والخطط التي تدبرها الولايات المتحدة[192]. ضد إيران ودول المنطقة بكل تأكيد .

وبذلك شكلت تلك الاتفاقية محطة مهمة ليس فقط في علاقة البلدين بل في منطقة الخليج العربي بأكمله لأنها نقلت العلاقات السعودية – الإيرانية من مرحلة البروتوكولات الدبلوماسية إلى عمق العلاقة وتأصيلها شعبياً ورسمياً، وسببه أيضاً النهج الذي سار عليه الرئيس خاتمي بتأسيس علاقات حسن الجوار، وطرح فكرة حوار الحضارات والانفتاح على العالم الخارجي ولا سيما مع دول الجوار الجغرافي، وتحديداً تطبيع علاقات إيران مع الدول العربية، وتأكيده على القيم والاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين بكل دولة، يُضاف إلى ذلك العقوبات الأمريكية تجاه إيران، وفرض مزيد من العزلة الدولية والإقليمية التي دفعت السياسية الإيرانية إلى العمل على تحسين علاقاتها مع محيطها الإقليمي وعلى الأخص مع المملكة العربية السعودية بوصفها دولة إقليمية مؤثرة وقائدة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعليه سعت حكومة طهران في عهد الرئيس خاتمي إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها جذب الاستثمارات الأجنبية وفتح الأسواق الخليجية للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية-الإيرانية، وأخيراً، ضمان استقرار أسعار النفط لكونه المحور الرئيس للاقتصاد الإيراني ومنطقة الخليج العربي بأسرها، فضلاً عن ذلك فإن للسياسة التي انتهجها خاتمي أسباباً أخرى دفعته إلى اتجاه بلاده إلى ذلك التحسن في العلاقات وهي أن تطبيع علاقات إيران مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى من شأنه يسعى إلى التخفيف من حدة التوترات السياسية التي تسهم في غاية إيران الرامية إلى التقليل من الإنفاق العسكري الخليجي، ومن ثمة تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية، وكذلك الخليجية. وأخيراً تُعيد نظرة المملكة العربية السعودية ودول الجوار الجغرافي الأخرى تجاه السياسة الإيرانية نحو الأفضل [193].

ومن جهتها رحبت الحكومة السعودية بالمبادرات الإيرانية، فوجهة النظر السعودية ترى أن إيران قوة إقليمية لا يمكن تجاهلها بحكم الجوار الجغرافي، وبحكم كونها دولة إسلامية، خاصة بعد أن أصبح الهدف الأساسي للعلاقات الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة هو دعم العلاقات مع المملكة العربية السعودية لما لها من

وضعية خاصة في دول الخليج العربية والعالم الإسلامي، ومنطقة الشرق الأوسط [194].

ورأت حكومة الرياض أن العوامل الداخلية التي شهدتها إيران قد هيأت البيئة المناسبة لتحسين العلاقات بين البلدين نتيجة بروز توجهات إيجابية إيرانية نحو الإصلاح الذي يقوده التيار الإصلاحي، ليس فقط على المستوى الداخلي، وإنما على مستوى العلاقات الخارجية في عملية شاملة، أدت إلى وجود قناعة خارجية بضرورة التفاعل مع الواقع الإيراني الجديد، وتشجيعه على تحقيق المزيد من الخطوات الإيجابية لاسيما بعد حصول تيار الإصلاحيين على عدد مناسب من المقاعد في البرلمان الإيراني، وهذا ما عبرت عنه الحكومة السعودية عندما رحبت بتلك التطورات في إيران، ودعت إلى بناء علاقات بين الدولتين على أسس جديدة قوامها حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتحقيق المصالح المشتركة، وتصفير المشكلات العالقة بحلها عن طريق الحوار[195].

وقد توضح التنسيق السعودي- الإيراني بعد أحداث أيلول/سبتمبر2001، وبخاصة فيما يتعلق بالحملات الإعلامية الغربية ضد الإسلام والمسلمين، إذ كان الموقف الرسمي لكلتا الدولتين متطابقاً، وهذا ما عبر عنه مجلس الشورى السعودي والبرلمان الإيراني عقب زيارة مهدي خروبي رئيس البرلمان الإيراني إلى الرياض في أواخر أيلول/سبتمبر2001، ببيان إصداره جاء فيه:"يدين البلدان الحملة الإعلامية الآثمة ضد القيم والمبادئ السامية للإسلام ويعتبراها مؤامرة لتشويه صورة الإسلام ولإضعاف الدول العربية والإسلامية"[196].

وكانت الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 قد أسهمت في تجلي مواقفهما، بحيث دفعت البلدين إلى توحيد جهودهما في معارضة القصف الأمريكي لأفغانستان لاسيما بعد استمرار ذلك القصف طيلة شهر رمضان دون الاكتراث بمشاعر المسلمين وحرمة الشهر الحرام ووقوع أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين الأفغان[197].

ووفقاً لتحليل الخبراء السياسيين والاستراتيجيين الإيرانيين كان لكل من المملكة العربية السعودية وإيران خلال تلك الحقبة مصالح وأهداف من هذا التقارب، فبما أن المملكة تعد الحليف الأقوى لواشنطن التي تفرض حصاراً على النظام الإيراني، فان أي تقارب بين الرياض وطهران يُعد بمثابة رسالة واضحة إلى واشنطن تفيد بأن سياسة الاحتواء المزدوج الذي تمارسه الأخيرة ضد إيران قد فشلت فشلاً ذريعاً في شقها الموجه ضد طهران، باعتبار أن إيران شريك رئيسي مهم في الخليج العربي في المحافظة على أمن المنطقة [198] وأن التقارب مع إيران قد تجلى منذ عام1998 عندما ارتأت حكومة الرياض إلى تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع نظام طالبان على خلفية الأزمة السياسية بين الأخير وإيران[199].

وقد أضحت المملكة كما أشار إليه المحللون مرات عدة إلى أن التقارب السعودي- الإيراني يصب في مصلحة باقي الدول الخليجية بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة المتنازعة مع إيران في مسألة الجزر الثلاث التي أضحت هي الأخرى من جانبها كإحدى النقاط التي تدعم ذلك التقارب، ولم تعد نقطة حرج بالنسبة للمملكة العربية السعودية[200] بالرغم من -وكما يرى فريق آخر من المحللين السياسيين- أن استمرار إيران في احتلالها لتلك الجزر يظل حاجزاً أمام نمو العلاقات الخليجية- الإيرانية وتحديداً العلاقات السعودية-الإيرانية كون أن هذه المسألة تضع علامات استفهام أمام التوجه الإيراني نحو دول الخليج العربية، وأنه لا يشكل- مع موجود هذه المعضلة- توجهاً استراتيجياً بقدر ما يشكل توجهاً تكتيكياً مؤقتاً يفرضه الضغط الأمريكي على طهران، وقد توضح ذلك برد فعل سعودي من خلال تصريحات وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز في عام 2002 التي ذكر فيها أن قضية الجزر الإماراتية من أبرز المسائل التي تعكر صفو العلاقات الإقليمية في المنطقة، وإن المملكة تعّدها في صميم علاقاتها مع طهران، وأعقب ذلك تصريح للأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي، جاء فيه أن العلاقات مع طهران لن تصل إلى حجم التعاون العسكري بسبب قضية الجزر الثلاث [201] ولاسيما بعد أن وصفت الخارجية الإماراتية ذلك التقارب بأنه تحدٍ لدولة الإمارات العربية المتحدة [202].

وبالنسبة لإيران، فإن قضية الجزر الإماراتية تُعّد العقبة الرئيسة المستمرة في إعاقة التقارب السعودي- الإيراني، إذ توجد مُسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد كما بينه المحللون وفق ما ذكرنا، في حين توجد مُسببات أخرى تدعو إلى التقارب والائتلاف، مع أن عملية التقارب كانت تتم بمبادرة إيرانية من خلال الزيارات الرسمية إلى الرياض وعواصم الدول الخليجية الأخرى، وتوقيع اتفاقيات مشتركة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية وتبادل الخبرات الغنية وتوظيف العمالة[203].

ولقد كشفت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في تموز/ يوليو2002، أن إدارة الرئيس الأمريكي جورج ووكر بوش - George W. Bosh أوقفت الرهان على الرئيس خاتمي، في مجال الإصلاح وعّدته ضعيف وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده، وقد تزامن ذلك مع مطالبة مجموعة من أعضاء الكونغرس الأمريكي بأن تتبنى الحكومة الأمريكية رسمياً الدعوة إلى تغيير نظام الحكم في إيران التي وصفها بعضهم بأنها تشكل تهديداً "إرهابياً"[204] في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية-الأمريكية نوعاً من التوتر، فكان دافعاً للتقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران[205].وتجلى ذلك في الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني خاتمي إلى الرياض في11 أيلول/ سبتمبر2002 والتي استمرت ثلاثة أيام مؤكداً رغبة بلاده في

تقوية وترسيخ العلاقات مع حكومة الرياض، ومما يبرز أهمية هذه الزيارة أنها جاءت عقب اجتماع مهم للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني [206].

هذا علاوة على أن التقارب بين البلدين قد برز أيضاً تجاه القضايا الإسلامية من خلال موقفهما الرافض لحضور القمة الإسلامية في قطر عام2002[207] حتى توقف الأخيرة - وان لم تفسر المصادر السبب الرئيس- اتصالاتها مع إسرائيل التي تدار من خلال المكاتب الإسرائيلية الخفية والوهمية في قطر، وهي مكاتب على الأغلب تُمثّل المصالح الإسرائيلية[208]. وقد عزز من ذلك التقارب المشاريع الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين، فضلاً عن موضوع النفط الذي كان له تأثير واضح في عملية التقارب، إذ شاركت إيران بفاعلية مع المملكة العربية السعودية بالحفاظ على استقرار السوق النفطية بما يحول دون انهيار الأسعار، فقد استطاعت منظمة الأوبك من خلال التنسيق بين المملكة وإيران وفنزويلا منذ عام 2002 في توحيد صفوفها وإعادة الاستقرار إلى الأسعار عند المستوى الذي يُحقق المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين ما بين 22-28 دولار للبرميل المتوسط [209].

وبذلك يتضح أن وصول الرئيس خاتمي إلى السلطة في إيران كسر حالة العزلة الإسلامية والدولية عن إيران، فردت الحكومة السعودية على هذه المبادرات الإيرانية بالإيجاب، ثم سعت كلتا الدولتين إلى محو آثار الماضي وإنهاء حالة الخلافات القديمة، بعد أن تأكد للمملكة العربية السعودية انتهاء نوايا إيران بتصدير ثورتها على خلفية تصريحات الرئيس خاتمي التي جاء فيها:"أنه ليس لإيران أية مطامع أو نوايا عدوانية بل لديها رغبة صادقة بإقامة نظام إقليمي عادل"[210] .

كما أن احتلال مسألة أمن الخليج العربي موقعاً مهماً في أجندة العلاقات السعودية- الإيرانية قد بلور رؤية وطنية وحضارية لهذه المسألة لضمان مصالح الثقافتين العربية والفارسية تحت مظلة إسلامية راسخة وواسعة، لأن مفهوم الأمن في الخليج العربي أضحى يضم العناصر الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية المختلفة، إلا أن الحرب الأمريكية على العراق عام2003 خلقت من جديد منافسة إقليمية، لا بل وصراع وتنافس إقليمي بين المملكة العربية السعودية وإيران، بعد أن اضمحل شيئاً فشيئاً في فترة رئاسة رافسنجاني، والتي كانت بواعثه منذ الثورة الإيرانية عام1979

وانتهى إلى حدٍ ما بوصول الرئيس خاتمي، فضلاً عن أن مساعي إيران لامتلاك تكنولوجيا نووية تمهيداً لامتلاك سلاح نووي ودخولها في مفاوضات عقيمة مع الاتحاد الأوروبي في ظل سياسة التصعيد التي شنتها إدارة واشنطن منذ عام2002 تجاه إيران، كان قد أثار هواجس وفزع المسؤولين السعوديين من تلك التطورات وانعكاساتها على أمن الخليج العربي، فضلاً عن أن التنافس الذي ظهر بين البلدين قد توضح عُقب الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق عام2003، وكذلك من خلال الصراعات في لبنان واليمن التي ظهرت فيها حركات مقاومة، كإحدى أهم حركات المقاومة في المشرق العربي التي أبدت فيها حكومتي الرياض وطهران مواقفهما منها ومن "الإرهاب" الدولي.

هوامش الفصل الأول

(1) رضا بهلوي: ولد رضا عباس علي في16 آذار/ مارس1878 من أصل فارسي في قرية ألاشت التابعة لمركز سواد كوه بإقليم مازندان الواقع شمال شرق إيران بالقرب من بحر قزوين، تطوع في فرقة القوزاق، الفارسية في سن الرابعة عشرة، وبعد فترة من التدريب عُين في السفارة الألمانية ثم البلجيكية بطهران ولُقب ب رضا المازندراني. وفي العشرين من عمره حصل على رتبه ملازم ولقب برضا خان، وبعد تدرجه بالمناصب العسكرية أصبح عقيد وقام بانقلاب 21 شباط / فبراير 1921 العسكري وبمساعده الانكليز، وأطاح بحكم احمد شاه قاجار أخر ملوك السلالة القاجارية عام 1925، وتمكن من الوصول للعرش، وأعلن قرار دستوري في 31 تشرين الأول / أكتوبر من العام نفسه بان رضا خان شاهاً على بلاد فارس باسم رضا شاه بهلوي نسبة إلى لقب والده عباس علي مراد بك باوندي بهلوي، وكان وصوله إيذاناً ببدء عهد التقدم والرقي في البلاد. أُقصي عن الحكم عام 1941 من قبل بريطانيا ونفي إلى جوهانسبرج بإفريقيا ومات هناك عام 1944، للتفاصيل.راجع: سعيد الصباغ، تاريخ إيران السياسي، جذور التحول 1900-1941، الدار الثقافية للنشر، ط1، (القاهرة – 2000)، ص 139 وما بعدها؛ عبد السلام عبد العزيز فهمي، تاريخ إيران السياسي في القرن العشرين، مطبعة المركز النموذجي بالجيزة، (القاهرة – 1973)، ص ص43 – 46؛ جهاد صالح العمر واسعد محمد زيدان الجواري، إيران في عهد رضا شاه بهلوي (1925 0 1941)، (جامعة البصرة – 1990)، ص5؛ كمال مظهر احمد، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، مطبعة أركان، (بغداد – 1985)، ص113 وما بعدها.

(2)عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود: ولد في مدينة الرياض عام1876، ومصادر أخرى تذكر عام 1880، وقد تربى في كنف والده، وتعلم حفظ القرآن، وتلقى جانباً من أصول الفقه والتوحيد على يد شيوخ مسلمين، واستقر به الحال في الكويت عام1892 مع والده حيث شب فيها وعرف فصاحة لسانه ولباقته وشجاعته وفطنته، وكان دائم الحركة

وحاد الطبع سيما وان حياة البادية الصعبة قد أثرت في شخصيته فتعلم فنون القتال والحرب، ومنذ عام1902، تمكن من العودة إلى الرياض والاستيلاء عليها ليبدأ جهوده الكبيرة في تكوين مملكته في الحجاز، وأصبح منذ عام1926 يلقب بسلطان نجد وملك الحجاز وتوابعهما، ثم وحد مملكته في أيلول / سبتمبر1932 والتي عرفت منذ ذلك باسم المملكة العربية السعودية الحديثة نسبة إلى آل سعود العائلة المالكة الحاكمة ولحد الآن، توفي في تشرين الثاني / نوفمبر1953. للتفاصيل :راجع: خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، ط1، (بيروت – 1984)، ص 17 وما بعدها؛ صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، الجزء(2)، منشورات دار مكتبة الحياة، (بيروت – د. ت)، ص ص14 – 15؛ بنوا ميشان، عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة، ترجمة: عبد الفتاح ياسين، دار الكتاب العربي، (بيروت – 1965)، ص25 وما بعدها؛ احمد عسه، معجزة فوق الرمال، المطابع الأهلية اللبنانية، ط2، (بيروت – 1966)، ص45وما بعدها؛ مأمون كيوان، مملكة العرب، مجلة النور(لندن)، ع (158) تموز / يوليو 2004، ص51.

(3)Encyclopedia of Islam.Vol.1,p.153.

(4) للمزيد من التفاصيل.يُنظر: وليم تيودور سترنك، حكم الشيخ خزعل بن جابر واحتلال إمارة عربستان العربية، ترجمة :عبد الجبار ناجي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ،الطبعة الأولى،(البصرة-1983) ، ص239 وما بعدها .

(5)سعيد باديب، العلاقات السعودية الايرانية1932-1983، دار الساقي للنشر والتوزيع، (بيروت-1994) ، ص ص24-25 .

(6) المصدر نفسه، ص25 .

(7) من تاريخ العلاقات السعودية – الإيرانية، تقرير يعني بشؤون الخليج العربي والجزيرة العربية ،العدد 23، متاح على الموقع الآتي :

www.alharamain.com.

(8)باديب، المصدر السابق، ص40 .

(9) فيصل بن عبد العزيز آل سعود: ولد عام 1906 بمدينة الرياض، اسماه والده فيصل نسبه إلى اسم جده الإمام فيصل بن تركي من شيوخ نجد والكويت. تربى فيصل تربية إسلامية تعلم فيها العلوم الدينية فحفظ سوراً من القران الكريم قبل أن يبلغ العاشرة من عمره، ونشأ في ظروف إقليمية ومحلية ذات طابع صعب مما زج به في الدخول إلى أجواء متعددة منذ وقت مبكر من حياته، فاهتم والده بشخصيته فعُرف عنه الذكاء والقدرة على الاستيعاب والتحليل واشتهر ببلاغة وإيجاز في حديثه، وجرأة وحنكة ورثها عن أبيه. تقلد مناصب سياسية منها وزيراً للخارجية (1930 – 1964)، ووليا للعهد للفترة (1953 – 1964)، ثم أصبح ملك للمملكة العربية السعودية (1964 – 1975) وكان له دوراً مهماً وبارزاً في الحياة السياسية الخارجية والداخلية للمملكة حتى اغتيل في25 آذار / مارس1975 على يد احد أفراد الأسرة السعودية الحاكمة. للتفاصيل، راجع: صلاح الدين المنجد، فيصل بن عبد العزيز من خلال أقواله وإعماله، دار الكتاب الجديد، (بيروت – 1972)، ص16؛ قدري قلعجي، موعد مع الكرامة: قبس من حياة فيصل بن عبد العزيز وآرائه السياسية، دار الكتاب العربي، (بيروت – 1972)، ص ص34 – 35.

(10) من تاريخ العلاقات السعودية...، المصدر السابق .

(11) يُذكر أن في عام 1943 اعتقل رجل إيراني في مكة بتهمة الإساءة إلى الأماكن المقدسة، وقد حكم عليه بالإعدام، وألقت هذه الحادثة بظلالها على العلاقات بين الحكومتين فحدثت أزمة بينهما، حيث أرسلت السفارة الإيرانية في جدة احتجاجاً شديداً إلى وزارة الخارجية السعودية برسالة، تتضمن شجباً لعملية الإعدام، إلا أن الأخيرة رفضت الاحتجاج، فطالبت إيران بالتعويض وأعلنت عن قطع علاقاتها مع المملكة العربية السعودية في آذار/مارس1944 لتستمر حتى عام1946.للمزيد من التفاصيل. يُنظر: باديب، المصدر السابق، ص42.

(12) محمد رضا بهلوي: وهو نجل الشاه رضا بهلوي، ولد في طهران في26 تشرين الأول/أكتوبر1919، ونودي به ولياً للعهد في24 نيسان/أبريل1925، وبعد حوالي خمسة أشهر من ذلك العام التحق بالمدرسة العسكرية كما كانت تسمى في طهران، وأنهى دراسته الابتدائية فيها، ثم أكمل دراسته العالية في سويسرا منذ عام1931، وبقى هناك لفترة خمسة أعوام، ثم عاد إلى طهران عام 1936 ودخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم، وفي16 أيلول/سبتمبر1941 نودي به ملكاً على إيران وتسلم مقاليد الحكم في نفس اليوم الذي خلعت القوات البريطانية السوفيتية أبيه، واستمر حكم الشاه محمد رضا بهلوي حتى عام1979، على اثر قيام الثورة الإيرانية التي أجبرته على ترك البلاد في15 / 16 كانون الثاني / يناير1979 واستقر به الحال في مصر التي بقى فيها حتى توفي في القاهرة في26 تموز/يوليو 1980 اثر إصابته بمرض السرطان. راجع: خليل إبراهيم محمود، نظرة إلى إيران: بحث في الاضطرابات والصراعات الداخلية من العهد القاجاري حتى عهد الخميني، (بغداد-1979)، ص ص90 – 92؛ محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، شعبة الدراسات الفارسية، سلسلة إيران والخليج العربي (16)، (جامعة البصرة – 1983)، ص ص44 – 47.

(13)خير الدين زركلي، شبة الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، المجلد الأول، الطبعة الثانية ، (بيروت-1982)، ص443 .

(14)للمزيد من الإطلاع على تفاصيل انقلاب آب/اغسطس1953 في إيران . راجع : محمد سالم احمد الكواز، النفط والعلاقات البريطانية الايرانية1948-1954 ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، (جامعة الموصل-2003) ، ص ص217-235 .

(15) سعود بن عبد العزيز آل سعود: وهو النجل البكر للملك عبد العزيز، ولد في الكويت عام 1902 في العام نفسه الذي استرد فيه والده مدينة الرياض من آل رشيد، ثم انتقل مع أفراد أسرته من الكويت إلى الرياض، وتلقى مبادئ القراءة والكتابة والعلوم الدينية على يد علماء نجد ولما أشتد عوده أخذ يشارك أبيه في الأعمال السياسية والحربية فتعلم أساليب الحكم والإدارة، ثم صمم والده على تثبيت حكمه فعينه حاكما على نجد عام 1926، وأعلنه ولياً للعهد في 11 أيار /مايس1933 وكلفه بتنظيم الإدارة الحكومية في الحجاز عام 1953، وجعله قائداً للجيش في آب من العام نفسه، ثم كلفه ايضاً بتجديد صلاحيات ومسؤوليات مجلس الوزراء الذي تشكل في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1953، وبويع ملكاً على البلاد في17 تشرين الثاني/ نوفمبر1953، وأصبح أخوه الأمير فيصل وزير الخارجية السعودي ولياً للعهد، وسار الملك سعود على المنهج السياسي الذي سار عليه والده في حماية البلاد وصيانة استقلالها، والمحافظة على مقوماتها الإسلامية والتعاون مع الدول العربية والإسلامية ومن ضمنها إيران من اجل تقوية الروابط الإسلامية، واهتم

بقضايا العالمين العربي والإسلامي فضلاً عن اهتمامه بشؤون بلاده الداخلية، توفي في 23 شباط / فبراير 1969، للتفاصيل عن حياته. راجع: جبران شامية، آل سعود ماضيهم وحاضرهم، رياض الريس للنشر والتوزيع، (بيروت-1986)، ص ص173 – 174؛ أمين المميز، المملكة العربية السعودية في عهدها الحاضر، دار الاصفهاني للنشر، (د. م – 1976)، ص ص12 – 13.

(16) باديب ، المصدر السابق، ص67 .

(17) المصدر نفسه، ص68 .

(18) المصدر نفسه، ص68

(19) المصدر نفسه، ص69 .

(20) كميل شمعون: سياسي لبناني من مواليد دير القمر، ولد عام 1900، تلقى علومه في بيروت وباريس، درس القانون والاقتصاد السياسي، انخرط في السلك السياسي فأصبح بمنصب رئيس الجمهورية اللبنانية عام 1952، وانتهى حكمه بانتفاضه شعبية ضده عام 1958 نتيجة محاولته تجديد فترة حكمه لمرة ثانية وإدخال لبنان في سلسلة من الأحلاف العسكرية الغربية. راجع: عبد الوهاب الكيالي وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، الطبعة الأولى،، (بيروت، 1974) ، ص442.

(21) يُنظر : باديب، المصدر السابق، ص ص70-72 .

(22) علي أميني: من مواليد 1950، أكمل دراسته الأولية في طهران وتقد مناصب إدارية في الحكومة الإيرانية بعد تخرجه من جامعة باريس، وأصبح عام 1939 نائب لرئيس الوزراء لغاية عام 1945.كما عمل نائباً في مجلس الشورى(البرلمان)، ووزيراً في وزارات العدل والمالية والاقتصاد حتى عام 1954، وكذلك سفيراً لإيران في واشنطن، واختير رئيساً للوزراء عام1961. استقال عام 1962، ثم ترك البلاد وعاش في أوروبا، وعند تفاقم الأزمة الداخلية في إيران أواخر أيام الشاه محمد رضا بهلوي1978-1979، انضم إلى المعارضة ضد النظام الملكي. للمزيد من التفاصيل. راجع: أبو مغلي، المصدر السابق، ص ص21-22.

(23) مقتبس من: باديب، المصدر السابق، ص73 .

(24) من تاريخ العلاقات السعودية... ، المصدر السابق .

(25) مقتبس من:باديب، المصدر السابق، ص74 .

(26) باديب، المصدر نفسه، ص 74 .

(27)راجع : المصدر نفسه، ص ص75-79 .

(28)المصدر نفسه، ص 79 .

(29)المصدر نفسه ،ص 80 .

(30) عيسى بن سلمان آل خليفة: من مواليد 3 حزيران/يونيو1933، ولد في الجسرة الواقعة غرب العاصمة المنامة في البحرين، واتصف بالتواضع والبساطة وسمو الأخلاق والكرم، ويُعد من طلائع الشباب المثقف في بلاده، عينه والده عام 1923 في مجلس الوصايا على الحكم في البحرين، وفي عام 1945 عين نائباً لوالده، ثم أصبح عام 1951 رئيساً لمجلس بلدية المنامة، وتولى منصب ولي العهد مطلع عام 1958، ليتولى عام 1961 مقاليد الحكم، وأعلن في عهده استقلال البحرين في آب/ أغسطس 1971، توفي عام 1999. للإطلاع على التفاصيل. راجع: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج(4)، ط2، (بيروت – 1994)، ص267 ؛ علوي طه الصافي، ((مجلس التعاون لدول الخليج

العربية .. الأبعاد والأهداف والمستقبل))، مجلة الفيصل (السعودية)، ع (132)، س (11)، شباط/ فبراير1988، ص21 ؛ الموسوعة العربية الميسرة، ج(2)، دار نهضة لبنان للطبع والنشر (بيروت – 1987)، ص 1247.

(31) جمال زكريا قاسم ، العلاقات الإيرانية بالمملكة العربية السعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية 1925 – 1979، في مجموعة بحوث تحت عنوان : العلاقات العربية – الإيرانية، إعداد : جمال زكريا قاسم ويونان لبيب رزق، معهد البحوث والدراسات العربية للنشر، (القاهرة – 1993)، ص152 .

(32)المصدر نفسه، ص152 .

(33) من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق .

(34) قاسم ، المصدر السابق ، ص ص152-153 .

(35) قاسم، المصدر نفسه،ص 153.

(36) باديب ، المصدر السابق ، ص83 .

(37) منوشهر إقبال: سياسي إيراني، ولد عام 1909 بمدينة مشهد ومصادر أخرى تشير إلى انه ولد في خراسان عام 1910، درس الطب بباريس وتخصص في طب المناطق الحارة، تخرج عام 1933، تقلد مناصب بوزارة الصحة حتى تولى منصب وزيراً للصحة عام 1942، ثم وزير البريد عام 1947، وفي عام 1950 أصبح وزيراً للداخلية، ثم عمل حاكماً على ولاية أذربيجان للأعوام 1951-1953، واختير عضواً في مجلس الشيوخ للفترة 1954 – 1955، ثم عين وزيراً للبلاط عام 1956، بعدها أصبح رئيساً للوزراء في نيسان / ابريل 1957، ثم استقال ليعمل في مجال تخصصه كأستاذ محاضر في جامعات بأوربا وإفريقيا في عام 1961. تولى رئاسة مؤسسة التخطيط وأصبح عام 1963 مديراً عاماً ورئيس مجلس الإدارة لشركة النفط الإيرانية الوطنية. راجع: احمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية للنشر، ط3،(القاهرة – 1968) ص1247؛ أبو مغلي، دليل الشخصيات...، ص ص16 – 17.

(38) احمد زكي يماني: سياسي سعودي من مواليد1930، تلقى تعليمة العالي في جامعة القاهرة وجامعة نيويورك وجامعة هارفورد، مارس مهنة المحاماة، فأصبح المستشار القانوني لمجلس الوزراء السعودي للفترة 1958 – 1960، عُين وزيراً للدولة عام1962، وتولى منصب السكرتير العام لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط، ثم وزيراً للنفط والموارد المعدنية في العام نفسه، ولعب دوراً كبيراً في إرساء السياسة السعودية في مجال المحافظة على أسعار النفط دون الارتفاع، وكان من ابرز دعاة التقارب مع الولايات المتحدة، للتفاصيل راجع:

The International Who's Who of the Arab World 1978 – 1979, (London – 1980), p.537.

(39) للإطلاع على ما جاء في تفاصيل تلك الاتفاقية راجع: محمد سالم احمد الكواز، العلاقات السعودية الايرانية1953-1979 دراسة تاريخية سياسية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية التربية، جامعة الموصل، 2011،ص ص160-186.

(40) محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية الإيرانية1921-1971، دار السلاسل للنشر ، الطبعة الأولى (الكويت -1985)، ص392 وما بعدها .

(41)المصدر نفسه، ص402 .

(42) من تاريخ العلاقات السعودية ....، المصدر السابق .
(43) قاسم، المصدر السابق، ص158 .
(44) الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود: من مواليد مدينة الرياض في 5 كانون الثاني / يناير 1928، نشأ في كنف والده الملك عبد العزيز، وتربى تربية دينية من تعلم القران الكريم والعلوم العربية على يد كبار العلماء، ومنذ صغره اكتسب خبرة وحنكة سياسية من والده فاسند إليه رئاسة الحرس الملكي، ثم عينه عام 1947 أمير على مدينة الرياض فساهم في إقامة نظام إداري وتطبيق الشريعة الإسلامية، ثم عهد إليه منصب وزيراً للزراعة عام1953، ثم وزيراً للمواصلات للفترة 1955 – 1960، وفي عام 1962تولى منصب وزيراً للدفاع والطيران السعودي، توفي في تشرين الأول/اكتوبر2011، اثر وعكة صحية. للمزيد من الإطلاع على تفاصيل حياته. راجع:
The International Who's …,pp.501-502.
(45) الأمير سعود الفيصل: من مواليد مدينة الطائف السعودية في عام1940، وهو ابن الملك فيصل بن عبد العزيز، حصل على شهادة بكالوريوس في علوم الاقتصاد في جامعة برنستون الأمريكية عام 1965، وشغل عند تخرجه عدداً من المناصب الحكومية الهامة منها وكيل وزير النفط والثروات المعدنية للفترة 1970 – 1974، ثم وزير دولة للشؤون الخارجية وعضو مجلس الوزراء في29آذار/ مارس1975، وفي 13تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه أصبح وزيراً للخارجية السعودية ولحد الآن، وله عدة مشاركات في المؤتمرات العربية والدولية منها مؤتمرات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية، ومنذ عام1976 كان عضو الوفد المرافق للملك خالد، كما لعب دوراً في مؤتمر الأوبك الذي انعقد في الرياض منذ عام 1972. للمزيد من التفاصيل. راجع:
The International Who's …, p. 456.
(46) خالد بن عبد العزيز آل سعود :ولد في مدينة الرياض عام ١٩١٣، نشأ في كنف أبيه فتعلم القراءة، وحفظ القرآن الكريم ودرس علوم الشريعة الإسلامية على يد نخبة من العلماء المسلمين، منذ عام ١٩٣٤عين رئيساً للوفد السعودي المفاوض في شأن الخلاف السعودي اليمني، وفي عام ١٩٣٩ أصبح مساعداً لأخيه الأمير فيصل في المائدة المستديرة الذي عقد في لندن لبحث القضية الفلسطينية .وفي عام١٩٦٤ أصبح النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى كونه ولياً للعهد .بعد وفاة الملك فيصل، تقلد خالد مقاليد الحكم السعودي في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ فكان له دور على مستوى السياسة الداخلية من تطوير الخدمات الصناعية والعسكرية وكذلك على مستوى السياسة الخارجية باهتمامه بالقضية الفلسطينية ومنظمة العمل الإسلامي .توفي في عام ١٩٨٢ ليتولى فهد بن عبد العزيز كملك على البلاد من بعده .
The International Who's …,p.289.
(47)للمزيد من التفاصيل. راجع: الأزمة الإيرانية وانعكاساتها الدولية، إعداد : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، العدد(55)، كانون الثاني/يناير1979، ص ص22-23 .
(48) فهد بن عبد العزيز آل سعود: من مواليد مدينة الرياض عام 1923، تقلد فهد عدداً من المناصب منها وزير المعارف عام 1953، ووزيراً للداخلية عام 1962، وفي عام 1967 تولى منصب النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء إلى جانب منصبه كوزير للداخلية، وفي أواخر آذار/ مارس 1975 أصبح ولياً للعهد والنائب الأول لرئيس الوزراء، تمت

مبايعته كملك للعرش السعودي في13 تموز/ يوليو1982، وقد أدى الملك فهد دوراً كبيراً في تحول المملكة العربية السعودية إلى دولة صناعية وتجارية، وأطلق على نفسه خادم الحرمين الشريفين عام 1986 نتيجة عمله في تدعيم الإطار الإسلامي، وتخلى عن لقب صاحب الجلالة، وله مواقف عربية ايجابية وخاصة تجاه القضية الفلسطينية، واهم انجازاته هو إقامته المشروع العربي الموحد للسلام في الشرق الأوسط الذي سمي بـ مشروع فهد للسلام، كما تم في عهده افتتاح جسر الملك فهد الذي يربط المملكة العربية السعودية بالبحرين، توفي في عام2005 . للمزيد من التفاصيل. راجع: وداد سالم محمد، ((في ذكرى رحيل الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود: استعراض لأبرز مواقفه تجاه القضايا العربية والدولية))، مجلة الخليج العربي، (جامعة البصرة)، مج (35)، ع(1-2)، 2007، ص ص173 – 177.

(49) الأزمة الإيرانية...، المصدر نفسه، ص23 .

(50) حكام الجزيرة العربية دمى الشيطان الأكبر، مجموعة وثائق السفارة الأمريكية في طهران، سلسلة مركز الجاسوسية رقم (35)، وثيقة بعنوان : من السفارة الأمريكية في جدة إلى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ 3 كانون الثاني 1979، الموضوع : وجهة نظر السعودية إلى إيران، منشورات الوكالة الدولية، الطبعة الأولى، (د.م-1990)، ص17

(51) المصدر نفسه، ص45.

(52) اليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة خيري الضامن وجلال الماشطة، دار التقديم للطبع (موسكو-1986) ،ص508 .

(53) صحيفة السياسة الكويتية في16 آذار/مارس1979 .

(54) المصدر نفسه.

(55) صحيفة السياسة الكويتية في31 تموز/يوليو 1979 .

(56) صحيفة الأنباء الكويتية في14 شباط/فبراير1980 .

(57)New York Time,u.s.a,3-3-1980.

(58) صحيفة الأنباء الكويتية في21 شباط/فبراير1980 .

(59) صحيفة السفير اللبنانية في 25 شباط/فبراير1980.

(*) مهدي بزركان: من مواليد عام 1905، درس العلوم الهندسية وتولى عام 1952 رئاسة اللجنة التنفيذية لتأميم النفط في عهد حكومة الدكتور محمد مصّدق، في عام 1960شكل حزب حركة تحرير إيران، وفي عام 1963 تم القبض عليه بتهمة التحريض على قلع النظام الملكي، فقضى بضع سنين في المعتقل، وبعد نجاح الثورة الإيرانية تولى بازركان أول حكومة بتكليف من الإمام الخميني في شباط/فبراير1979، ونتيجة تسلط قوة الإمام الخميني على الأمور في البلاد، قدم بازركان استقالته في نهاية عام1979 ، ثم تحول في عام 1981الى موقف معارض ضد سياسات النظام الداخلية. للمزيد من التفاصيل. راجع: أبو مغلي، المصدر السابق، ص ص25-26.

(60) صحيفة الأنباء الكويتية في25 شباط/فبراير1980 .

(61) صحيفة الهدف الكويتية في29 كانون الأول/ديسمبر1979 .

(62) صحيفة الهدف الكويتية في4 كانون الأول/ديسمبر1979 .

(63)المصدر نفسه .

(64)المصدر نفسه .

(65) صحيفة الأنباء الكويتية في17 شباط/فبراير1981 ..

(66)The Economist, British, 30-11-1979.

(67) للمزيد من الإطلاع على حادثة الحرم المكي والأحداث الداخلية التي واجهتها المملكة العربية السعودية عام1979. راجع: الكواز، العلاقات السعودية الايرانية1953...،ص ص 375-390؛ جاسم محمد جاسم ،واقع العلاقات العربية – الإيرانية في منطقة الخليج العربي، مجلة الخليج العربي (البصرة)، المجلد (13)، العدد 4 ، 1981 ، ص63 .

(68)فاسيلييف ، المصدر السابق ، ص509 .

(69) علي عبد الحسين عبدالله، امن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، (دمشق-2011)، ص118.

(70) محمد سامي عدنان، صدى الحرب العراقية الإيرانية في الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي،(جامعة البصرة-1981)، ص92.

(71) معيض عيد معيض السلمي، العلاقات السعودية الايرانية1979-1999، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،(جامعة القاهرة-2003)، ص 15 وص31.

(72)عبد الرحمن الشيخ وآخرون، انتفاضة المنطقة الشرقية عام1979، منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، الطبعة الأولى،(د.م-1981)، ص31.

(73) عدنان، صدى الحرب العراقية ...، ص ص89-90.

(74) عبدالله، امن الخليج...، ص119.

(75)الشيخ وآخرون، المصدر نفسه، ص31.

(76) للمزيد من التفاصيل عن دوافع وأهداف تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية . راجع : احمد عبد القادر مخلص،مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منشورات مركز دراسات الخليج العربي،(جامعة البصرة – 1986)، ص ص73-99.

(77) موقف آل سعود المناوئ للثورة الإسلامية في إيران ، مقال منشور على الموقع الآتي: www.alharamain.com.

(78)فاسيلييف ، المصدر السابق ، ص509 .

(79) محمد جاسم النداوي ، السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي حتى الثمانينات ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي (جامعة البصرة – 1990) ص ص138-139 ؛ هندي نايف بن حميد، تطور العلاقات السعودية الإيرانية من الأزمة إلى المصالحة 1979-2001، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال/ قسم العلوم السياسية، جامعة حلوان، 2002،ص137؛ باديب، المصدر السابق، ص ص117-118.

(80) من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق .

(81) من أوراق ندوة العلاقات العربية – الإيرانية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في لندن بتاريخ 22 أيار/مايس1999 ، ص4 .

(82) علي خامنئي: احد رجال الدين المقربين من الإمام الخميني ومن ابرز مؤسسي حزب الجمهورية الإسلامية الذي اعُلن عن إنشائه ببيان صدر في 18 شباط/فبراير1979، تولى خامنئي منصب إمام الجمعة في طهران، ثم عين مساعداً لوزير الدفاع الإيراني، كما عين عضواً في مجلس الدفاع الأعلى في بداية الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، وفي عام 1981 فاز في انتخابات رئاسة الجمهورية، ومنذ وفاة الإمام الخميني عام 1989 يشغل منصب المرشد الأعلى للثورة الإيرانية. للمزيد من التفاصيل. يُنظر: أبو مغلي، المصدر السابق، ص 55.

(83) صحيفة الأنباء الكويتية في 9 أيلول/سبتمبر 1983.
(84) السلمي، المصدر السابق، ص ص23-33 .
(**) مير حسين موسوي: ولد مير حسين موسوي 1942 في مدينة خامنه بالقرب من تبريز عاصمة إقليم أذربيجان، ويرجع إليها أصل الزعيم سيد علي خامنئي (وهذا أحد أسهم موسوي للتزكية)، وقد درس في كلية الهندسة جامعة طهران الأهلية (دانش اه ملي) قسم العمارة وبناء المدن، وتخرج عم 1970م. وخلال دراسته الجامعية انخرط في سلك الطلاب الثوار على نظام حكم الشاه محمد رضا بهلوي، مما أدى إلى اعتقاله عام 1974، وبعد الإفراج عنه اشتغل في التدريس بنفس الجامعة، وهناك أسس حركة الإيرانيين الإسلامية (جنبش إسلامي إيرانيان) عام 1976، وانضم إلى ركب الإمام الخميني مع قيام الثورة، والتحق بعد نجاحها بحزب الجمهورية الإسلامية، فتم رئيساً لتحرير صحيفة جمهوري إسلامي الناطقة بلسان الحزب. ثم صار عضوًا بمجلس قيادة الثورة الإسلامية، وقد اختاره محمد علي رجائي رئيس الوزراء في عهد أبي الحسن بني صدر أول رئيس للجمهورية الإسلامية وزيرًا للخارجية، وبعد تولي رجائي رئاسة الجمهورية استبقاه محمد جواد باهنر رئيس الوزراء وزيراً للخارجية. وعندما تولى سيد علي خامنئي رئاسة الجمهورية اختار مير حسين موسوي رئيساً للوزراء في 1981/10/31م، حيث استمر رئيساً للوزراء مدة ثماني سنوات حتى إلغاء المنصب. وقد عُرف عن موسوي منذ توليه رئاسة الحكومة أنه اشتراكي النزعة، وقد اختار موسوي وزراءه ممن يمثلون اتجاهه الاشتراكي. وقد كان مير حسين موسوي من المؤيدين لقرار الخميني بوقف الحرب العراقية الإيرانية، وقاد مع وزراء حكومته مظاهرة كبيرة تأييدًا لهذا القرار في1988/8/2 كانت قد نقلت أجهزة الإعلام والصحف تفاصيلها، ولقد كان إعلان موسوي الصارخ تأييد قرار وقف الحرب رداً على ما أثير حول تردده حوله، وتخوفه من عدم القدرة على اختيار الأسلوب الأمثل لمواجهة ظروف ما بعد الحرب، وما يستلزم من مجهود كبير في التخطيط ووضع السياسات والبرامج التي تتطلبها المرحلة الجديدة، والتي قد تتعارض مع التوجه الاشتراكي للحكومة، بل وتكشف عن الانهيار الاقتصادي، والعجز عن توفير احتياجات الجماهير الأساسية، وتجسد حالة البطالة، ومشكلات إعادة البناء وتنظيم التجارة. وقد عاد موسوي الى الظهور ممن يمثلون التيار الإصلاحي، كمعارض لحكومة الرئيس محمود احمدي نجاد، وذلك أثناء ترشيحه للانتخابات الرئاسية عام2009. للمزيد من الإطلاع على تفاصيل حياته. راجع: المهندس مير حسين موسوي، دورية مختارات إيرانية (مركز الأهرام للدارسات السياسية والإستراتيجية)، العدد 51، تشرين الأول/أكتوبر 2004، متاحة على موقع البينة:

http://www.albainah.net

(85)علي اكبر هاشمي رافسنجاني: ولد عام 1934 في قرية نوج أحدى القرى التابعة لقضاء رافسنجان بإقليم كرمان جنوب شرق إيران، عمل رافسنجاني في مجال الزراعة، ثم أقدم في عام 1948 على دراسة أصول الدين في مدينة قم، فتتلمذ على يد الإمام الخُميني وآخرين. وتخرج في نهاية الخمسينيات برتبة حجة الإسلام. في عام 1963 تعرض للاعتقال وأرسل للخدمة للعسكرية، وابتداءً من عام 1964 حتى عام 1978 كان معارضاً لنظام الشاه. وبعد اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979 عينه الإمام الخُميني عضواً في مجلس الشورى الذي حكم إيران حتى عام 1980. وشارك في تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية، ثم تولى منصب وزير الداخلية عام 1979 ونائب للقائد العام للقوات المسلحة

عام 1988، وانتخب عام 1989 رئيسا للجمهورية واستمر حتى عام 1997. راجع: شبكة حسن نت المتاحة على الرابط:

http://www.Hassan.net/Iran-Search.6H/R.H.C.2/Danbury-N.htm

(***) علي اكبر ولايتي: تولى الدكتور ولايتي وزارة الخارجية الإيرانية لأول مرة في عهد حكومة مير حسين موسوي رئيس الوزراء وسيد على خامنئي رئيس الجمهورية عام1982، وعندما أراد التخلي عن منصبه في 1984/8/7 قال له الزعيم الخميني: لو استبدلناك لقال العالم إن سياستنا الخارجية قد تغيرت خاصة ونحن في هذه الظروف. ثم أعيد تعيينه في 1988/6/30، وحصل على ثقة مجلس الشوري الإسلامي في 1989/8/29، لقد استطاع ولايتي أن يشغل منصب وزير الخارجية طوال أكثر من ستة عشر عاما، مع تغيير رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وخلال مرحلتين مختلفتين: مرحلة الحرب ومرحلة إعادة البناء، بما يعني أن ما يقوم به ولايتي في تطوير السياسة الخارجية لإيران أمر ضروري بالنسبة للنظام، ويعلل ولايتي طول فترة مسئوليته، من منطق تواضع العلماء، بأنها كانت تكليفا. فقد أدخل ولايتي في السياسة الخارجية أسلوب المبادأة كأصل إجرائي، وهو أسلوب ضاغط في شكل سلسلة متلاحقة من الأطروحات التي تمثل بالونات اختبار، الواحدة تلو الأخرى لا ينتظر مبادرات بل يقدمها، وردود أفعاله جاهزة ليس فيها مجال للتردد، وهذا يعني الاستعداد الدائم والاستنفار الكامل لكافة الأدوات المساعدة في مجال المبادأة، فضلا عن وضع الخطط على المدى القريب والبعيد، وأن تتضمن هذه الخطط كافة الاحتمالات، وهذا يعني أيضا وضع احتمال عدم التراجع. ويتفق أسلوب المبادأة السياسية مع مبدأ (التولي والتبري) الإسلاميْن ومبدأ اللا شرقية واللا غربية اللذين تقوم عليهما السياسة الخارجية الإيرانية، كما يرضي فكرة إنشاء الحكومة العالمية للإسلام التي يؤمن بها علماء الشيعة، ويسهل عملية تصدير الثورة الإسلامية، ولا شك أن عملية تصدير الثورة الإسلامية. للمزيد من الإطلاع على تفاصيل حياته. راجع: علي اكبر ولايتي يعود إلى بؤرة الاهتمام، دورية مختارات إيرانية(نشرة شهرية مصرية تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية بالقاهرة) ، العدد 54 يناير 2005، متاحة على موقع البينة:

http://www.albainah.net

(86) النداوي، المصدر السابق ، ص ص156-158 .
(87) صحيفة صداي عدالت (صوت العدالة) الإيرانية في26 آب 2002 .
(88) عصام السيد عبد الحميد،العلاقات السعودية الإيرانية1982-1997،عين للدراسات والبحوث الإنشائية والاجتماعية،الطبعة الأولى،(القاهرة-2006)، ص105وص107 .
(89) للمزيد من الإطلاع على التفاصيل أحداث الحجاج الإيرانيين في موسم حج عام1987، راجع: المصدر نفسه، ص ص122-120 .
(90) من أوراق ندوة العلاقات العربية – الإيرانية في لندن ...، ص5 ؛ بن حميد، المصدر السابق، ص137.
(91) عبدالمنعم النمر، المؤامرة على الكعبة من القرامطة إلى الخميني، مكتبة التراث الإسلامي، (القاهرة-1987)، ص121؛ من أوراق ندوة العلاقات العربية-الإيرانية... ، ص5 .
(92) السلمي، المصدر السابق،ص33؛ من تاريخ العلاقات السعودية ...، المصدر السابق.
(93) من أوراق ندوة العلاقات العربية – الإيرانية في لندن ...، ص5 .
(94) عبدالحميد، المصدر السابق، ص122.

(95) المصدر نفسه، ص122.
(96) محمد السعيد عبدالمؤمن،الجمهورية الثالثة في إيران، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(القاهرة-2012)، ص ص217-218.
(97) التقرير الاستراتيجي العربي لعام1999، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة1999،ص14.
(98) احمد خضير الزهراني، الأمن الجماعي في الخليج العربي، نشرة شؤون إيرانية، مركز الدراسات الإيرانية(جامعة البصرة)،العدد(4) ،2000،ص4.
(99) المصدر نفسه، ص4.
(100) المصدر نفسه،ص4.
(101) بهرام كاظمي، العلاقات الإيرانية-السعودية، مختارات إيرانية(نشرة دورية مصرية تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) ،العدد(7)،السنة(1)،شباط/فبراير2001،ص3.
(102) نص مقتبس من: باكينام الشرقاوي،الرؤية الإيرانية للمصالحة العربية ، في محمد وصفي خروبش محرر كتاب المصالحة العربية، مركز البحوث والدراسات السياسية، (القاهرة-1999)،ص451.
(103) كيهان برزيجار، سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية السعودية، نشرة مختارات إيرانية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)،العدد(10)،س(1)،2001،ص ص21-22.
(104) حسن العلكيم، الانفتاح المتبادل بين الرياض وطهران، مجلة دراسات إستراتيجية،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية(دمشق) ،السنة(2)،العدد(3)، 1999،ص ص1-2.
(105) Shahram Chubin and Charles Tripp, Iran-Saudi Arabia Relations and Regional order,(London-1996),pp.15-16.
(106) عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.
(107) Gawdat Bahgat, Iranian-Saudi Rapprochement: world Affairs institute,vol.162,n.3,2000,p.109and p.111
بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية، على الرابط الآتي :
http://www.jstor.org/stable/20672579;
عبد الحميد،المصدر السابق،ص123.
(108) عبد الحميد،المصدر نفسه،ص93.
(109)المصدر نفسه،ص123؛ عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.
(110) عبد الله بن عبد العزيز آل سعود : من مواليد مدينة الرياض في عام1921 ومصادر أخرى ذكرت عام 1924، تولى رئاسة الحرس الوطني في نهاية عام 1936 فاثبت كفاءة ملحوظة من إنشاء مدن عسكرية ومجمعات سكنية لمُنتسبي الحرس الوطني وإنشاء المستشفيات الخاصة بهم وخدمات ميدانية إلى جانب إشرافه على تدريبهم. في عام 1975 عُين نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء. وفي عام 1982 أصبح ولياً للعهد. ثم ملك البلاد بعد وفاة أخيه الملك فهد مباشرة عام2005 عام راجع: الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج(3)،(بيروت-1995)، ص846؛ موسوعة مقاتل من الصحراء، المتاحة على الموقع الآتي:
http://www.mogatel.com

(111) صالح المانع، البعد الإيديولوجي في العلاقات السعودية الإيرانية، في كتاب تحت عنوان:إيران والخليج البحث عن الاستقرار، تحرير:جمال سند السويدي،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى،(أبو ظبي-1996)،ص241.

(112) عبد الحميد،المصدر السابق،ص124.

(113) العلكيم، المصدر السابق،ص2.

(114) انتصار دوشي عبد الزهرة، العلاقات السعودية الإيرانية1990-2003،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية،الجامعة المستنصرية (بغداد)،2005،ص120.

(115) مجدي عمر، التغييرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط،مركز دراسات الشرق الأوسط،(عمان-1995)،ص48؛ نيفين عبد المنعم مسعد، اثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية1989-1993،(القاهرة-1993)،ص368.

(116) عمر، المصدر السابق، ص48

(117) المصدر نفسه،ص49.

(118) المصدر نفسه،ص49.

(119) أنور قرقاش ، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "الاحتمالات والتحديات في العقد المقبل" في مجموعة بحوث تحت عنوان "إيران والخليج : البحث عن الاستقرار" ، منشورات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، (أبو ظبي-1996)، ص205 ؛ صحيفة البيان الإماراتية في2 تشرين الأول/اكتوبر2002 . متاحة على موقع البينة:

http://www.albainah.ne

(120) عبد الحميد،المصدر السابق،ص72.

(121) قرقاش ، المصدر السابق، ص205.

(122) عبد الحميد،المصدر السابق،ص73؛ عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.

(123) عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.

(124) فهد مزبان خزار الخزار ، العلاقات الإيرانية السعودية : التطورات الراهنة وآفاق المستقبل ، منشورات مركز الدراسات الإيرانية (جامعة البصرة-2003) ،ص ص6-7 .

(125) السلمي، المصدر السابق، ص 15؛ الزهراني، المصدر السابق، ص4؛ عبدالمؤمن، المصدر السابق، ص218.

(126) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، (بيروت-1997)، ص ص531-532؛ المانع، المصدر السابق، ص 241 ؛ عبدالحميد، المصدر السابق،ص66.

(127) المانع، المصدر السابق، ص242.

(128) المصدر نفسه، ص242.

(129) المصدر نفسه،ص239.

(130) المصدر نفسه،ص240.

(131) عبد الحميد،المصدر السابق،ص66.

(132) الخزار، المصدر السابق، ص7 ، عبدالحميد، المصدر السابق،ص65.

(133) المانع، المصدر السابق، ص242.

(134) عبدالزهرة، المصدر السابق، ص157.
(135) المانع، المصدر السابق، ص242.
(136) يُنظر:عبد الحميد،المصدر السابق،ص ص125-126 .
(137) الخزار، المصدر السابق، ص ص7-8 .
(138) عبد الحميد،المصدر السابق،ص126.
(139) عبدالزهرة، المصدر السابق، ص 157.
(140) محمد علي خاتمي: ينتمي إلى قلب المؤسسة الدينية الإيرانية، ولد عام 1942 في بلدة اردكان قرب مدينة يزد وسط إيران ، درس العلوم الدينية في مدينة قم المقدسة، حيث انضم إلى حركة الخميني ثم حصل على درجة جامعية في الفلسفة . ويرتدي خاتمي العمامة السوداء إشارة إلى انه من سلالة النبي (ص) ، ثم درس العلوم السياسية والتعليم والقانون وتم تعيينه في عام 1978 عشية الثورة رئيساً للمعهد الإسلامي في هامبورك بألمانيا، وبعد الثورة عمل وزيراً للثقافة والإرشاد الإسلامي ما بين عامي 1982-1992 . ويشتهر خاتمي بأنه داعية قوي للإصلاح وإتباع منهج أكثر انفتاحاً على الغرب . وفي23 أيار/مايس1997 انتخب رئيساً لإيران بأغلبية (20) مليون نسمة، وعد الرئيس الإيراني السابع .وقد أكد في أول لقاء صحفي له بعد انتخابه لرئاسة الجمهورية في أن سياسة المصالحة مع المجتمع الدولي مبنية على إقرار العلاقات مع جميع دول العالم وعلى أساس الاحترام المتبادل .للمزيد من التفاصيل يُنظر: أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة إلى الدولة، الطبعة الأولى،(بيروت-2008)،ص128 وما بعدها.
(141) برنار اوركاد، جغرافية إيران السياسية، ترجمة: فاطمة علي الخوجة، منشورات أرمان كولين، الطبعة الأولى، (لبنان-2012)، ص272؛ عبد الحميد،المصدر السابق،ص69.
(142) صحيفة البيان الإماراتية في 2 تشرين الأول/اكتوبر2002 .متاحة على موقع البينة http://www.albainah.net
(143) نص مقتبس من: غسان بن جدو، إيران إلى أين ؟، مجموعة بحوث تحت عنوان : العرب وجوارهم ...إلى أين، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، (بيروت – 2000)، ص263 .
(144) صحيفة البيان الإماراتية في 21شباط /فبراير2001. متاحة على موقع البينة.
(****) ماجد بن عبدالعزيز آل سعود: من مواليد 1938، وهو الابن السادس والعشرون من أبناء الملك عبدالعزيز آل سعود، في عام 1975 تولى منصب وزير البلدية والقروية، وفي عام 1980 عين أمير مكة المكرمة بعد عزل أخيه الأمير فواز على اثر حادثة الحرم المكي عام 1979، وبقي في هذا المنصب حتى عام1999، بعد اعفي عن مهامه بناءً على طلبه بسبب مرضه، إذ توفي عام2003. للمزيد من التفاصيل، راجع: موسوعة مقاتل من الصحراء، المتاحة على الموقع الالكتروني.
http://www.mogatel.com
(145) عبد الحميد،المصدر السابق،ص127.
(146) محمد سعد أبو عامود، واقع العلاقات السعودية الإيرانية (رؤية مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية (القاهرة) ، السنة السادسة والثلاثون، العدد 141، تموز 2000، ص 154 .
(147) برزيجار، المصدر السابق،ص22.
(148) صحيفة البيان الإماراتية في 21 شباط/فبراير2001 ، متاحة على موقع البينة.
(149)المصدر نفسه .

(150) برزيجار، المصدر السابق،ص22.
(151) عبد الحميد،المصدر السابق،ص ص69-70.
(152)الخزار المصدر السابق ، ص 8 .
(153) فهد مزبان خزار الخزار، الاتفاقية الأمنية الإيرانية – السعودية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، منشورات مركز الدراسات الإيرانية (جامعة البصرة -2003)، ص ص11-12 .
(154) محمد علي سرحان، إيران إلى أين؟ في عهد الرئيس محمد خاتمي: حوار حضارات أم صراع حضارات، الطبعة الأولى، (دمشق-1999)، ص ص89-91.
(155) يُنظر: محمد رشاد الشريف، تطور العلاقات العربية-الإيرانية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق(بيروت) ، العدد (80)، 1999، ص ص130-131
(156) الخزار، العلاقات الإيرانية السعودية...،ص ص9-10 .
(157) برزيجار، المصدر السابق،ص22.
(158) مدحت أحمد حماد، إيران 1999-2000، التقرير الاستراتيجي الخليجي 1999-2000، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، (الإمارات العربية المتحدة-2000)، ص181
(159) الخزار، العلاقات الإيرانية السعودية ... ،ص10 .
(160)Anthony H. Cordesman, Saudi Arabia and Iran: Review Draft-Circulated for Comment, Center for Strategic International Studies,(Washington,2001),p.5
(161) Ibid, p5;
الخزار، الاتفاقية الأمنية ...، ص ص20-21 .
(162) حماد، المصدر نفسه، ص182.
(163) صحيفة البيان الإماراتية في 21 شباط/فبراير2001 .
(164) المصدر نفسه .
(165) المصدر نفسه .
(166) صحيفة البيان الإماراتية في 2 تشرين الأول/أكتوبر2002 .
(167) المصدر نفسه .
(168) المصدر نفسه .
(169) صحيفة أخبار الخليج البحرينية في 28 كانون الأول/ديسمبر2002 . متاحة على موقع البينة.
(170) أبو عامود، المصدر السابق،ص154.
(171) صحيفة البيان الإماراتية في 2 تشرين الأول/اكتوبر2002 .
(172) من تاريخ العلاقات السعودية...، المصدر السابق .
(173) الخزار، الاتفاقية الأمنية... ص 18.
(174) الخزار، العلاقات الإيرانية السعودية...،ص16 .
(175) محسن رضائي: يُعد احد ابرز رموز الثورة الإيرانية ونظام الجمهورية الإسلامية في إيران، بل انه من اكبر النماذج التي تبلورت في حركة الثورة وأسباب قيامها وكيفية نجاحها وأسلوب تحقيقها ومراحل مسيرتها، فهو ينحدر من أصول عربية، ولد عام1955 في إحدى القرى التابعة لمدينة مسجد سليمان بمحافظة عربستان، وبعد إكماله التعليم في

المرحلة الابتدائية، حصل على منحة من شركة النفط الوطنية لإكمال تعليمه الثانوي عام1962. ومنذ عام1972 تعرض للاعتقال نتيجة التحاقه بإحدى الجماعات الفدائية ذات القيم الليبرالية، ثم توجه للانضمام إلى الجماعات الفدائية ذات القيم الإسلامية ، فاخذ يمارس نشاطه سراً نتيجة التعقب الذي تعرض له من لدن الأجهزة الأمنية التابعة للشاة، وكان يستخدم طرقاً مبتكرة للاتصال بالإمام الخميني وجماهير الثورة قبل نجاحها. وبعد نجاح الثورة انشئ وحدة للمعلومات والمخابرات في الجيش التي كان لها الإنجاز الواضح في مواجهة منظمة مجاهدي خلق المنشقة على النظام الإيراني الجديد. اضطر رضائي بسبب ضغط المهام الموكلة إليه بعد الحرب العراقية-الإيرانية إلى تغيير تخصصه الدراسي فترك الهندسة الميكانيكية بجامعة العلم والصناعة ودرس الاقتصاد في جامعة طهران فحصل على البكالوريوس في هذا التخصص، ثم استكمل الدكتوراه بعد تركه جيش حراس الثورة الإيرانية عام1995. للمزيد من الإطلاع على التفاصيل. راجع: موقع البينة: اللواء محسن رضائي، المتاح على الرابط الآتي:

http://www.albinah.net/index.aspx?fuction=item&id=7271&lang

(176) الأمير عبد الرحمن بن عبد العزيز آل سعود: من مواليد مدينة الرياض، درس في باحدى جامعات ولاية كاليفورنيا الأمريكية وحصل على بكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال، كما درس العلوم العسكرية في سان دييجو وحصل على دبلوم الأكاديمية العسكرية، منذ عام 1982 صدر أمر تعيينه نائب وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر2011 أُعفي من منصبه. للمزيد من التفاصيل. راجع الرابط الآتي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/KSA/sec030.doc_cvt.htm

(177) الخزار، العلاقات الإيرانية السعودية ... ،ص ص16-18 .

(178) المصدر نفسه، ص ص17-19.

(179) الخزار، الاتفاقية الأمنية...، ص17.

(180) المانع، المصدر السابق، ص236.

(181) الأمير نايف بن عبد العزيز آل سعود: من مواليد مدينة الطائف عام 1934 تقلد عدة مناصب رئاسية منذ عام 1952، آخرها تعيينه وزيراً للداخلية ، وبعد وفاة الأمير سلطان وزير الدفاع وولي العهد السعودي، تم تعيين الأمير نايف ولياً للعهد في 27تشرين الأول 2011. توفي في حزيران/يونيو 2012 في جنيف بسويسرا، إذ كان يقضي إجازة تخللتها فحوص طبية مجدولة. للتفاصيل راجع: موسوعة مقاتل من الصحراء، متاحة على الرابط الآتي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/SirZatia17/KSA/sec054.doc_cvt.htm

(182) راجع : احمد محمود طاهر، العلاقات الخليجية الإيرانية : نظرة مستقبلية، مجلة السياسة الدولية (القاهرة)، السنة السابعة والثلاثون، العدد 146، تشرين الثاني2001، ص 27.

(183) نص مقتبس من: محمد السعيد إدريس، مجلس التعاون الخليجي 2001-2002، التقرير الاستراتيجي الخليجي 2001-2002، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، (ابو ظبي-2002)، ص63.

(184) طاهر، المصدر السابق، ص28

(185) إدريس، المصدر السابق، ص63

(186) المصدر نفسه، ص64

(187) أبو عامود، المصدر نفسه، ص151 .
(188) المصدر نفسه، ص152.
(189) طاهر، المصدر السابق، ص114 .
(190) الخزار، الاتفاقية الأمنية ...،ص21 .
(191) صالح عبد العزيز النجدي، التقارب السعودي– الإيراني: دوافعه وأبعاده ، مجلة السنّة العدد87 ، تموز 1999، ص 2 .
(192) الخزار، الاتفاقية الأمنية ...،ص33 .
(193) حسام حمدان ،العلاقات السعودية الإيرانية..تقهقر بعد تقدم، مقال متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/NR/exerses
(194) التقرير الاستراتيجي العربي2002-2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،(القاهرة-2003)،ص221.
(195) أبو عامود،المصدر السابق،ص152.
(196) نص مقتبس من : صحيفة البيان الإماراتية في 21شباط /فبراير2001.
(197) للإطلاع على تفاصيل تلك الحملة . راجع: محمد سالم احمد الكواز، موقف إيران من الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001،مجلة التربية والعلم(جامعة الموصل)،مجلد(14)،العدد(2)اذار2007،ص ص6-18.
(198) مخلد مبيضين، العلاقات الخليجية الإيرانية1997-2006(السعودية حالة دراسة)،مجلة المنارة (جامعة مؤتة-الأردن)، مجلد(14)، العدد(2)، 2008، ص351.
(199) راجع تفاصيل الأزمة بين إيران ونظام طالبان عام 1998 في محمد سالم احمد الكواز، التطورات السياسية في العلاقات الإيرانية الافغانية1979-1998، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية(جامعة الموصل)، مجلد(5)، العدد(1)،ايلول2007،ص ص227-231.
(200) صحيفة البيان الإماراتية في 21شباط /فبراير2001. متاحة على موقع البينة.
(201) سليمان بيومي، العلاقات السعودية الإيرانية بين التقارب والتنافس، مقال منشور في مجلة العصر المتاحة على الرابط:
http://www.alaser.ws/index.cfm?method=home.con
(202) المصدر نفسه.
(203) مبيضين، المصدر السابق، ص354.
(204) المصدر نفسه،ص351.
(205) المصدر نفسه،ص351.
(206) التقرير الاستراتيجي العربي 2002...، المصدر السابق،ص221.
(207)Mostafa TorkzhrainK, Iran after khatami civil society and foreign policy, the Iranian journal of International affairs,vol.IX,N.4,2002,p.208.
بحث متاح في المكتبة الافتراضية العراقية على الموقع الآتي:
http://www.joster.org
(208) للمزيد من الإطلاع حول تفاصيل طبيعة العلاقات بين قطر وإسرائيل، راجع: سامي ريفيل، قطر وإسرائيل ملف العلاقات السرية، ترجمة: محمد البحيري، مكتبة جزيرة الورد للطبع، الطبعة الأولى، (القاهرة-2011).
(209) TorkzhrainK, Iran after khatami…, p.208

(210) نص مقتبس من: المانع، المصدر السابق،ص238.